الأهرام

٢٠٠٦/١/٧

«طوارىء تحت الطلب»

قال الدكتور فتحي سرور رئيس مجلس الشعب كلاما مهما ودقيقا عندما ربط - خلال لقائه مع هيئات مكاتب اللجان البرلمانية يوم الأربعاء الماضي - إصدار قانون مكافحة الإرهاب بتحقيق إصلاحات دستورية أولا.

لقد لفت سرور النظر إلى أن إصدار مثل هذا القانون يتطلب منح جهات في الادارة والضبط سلطات استثنائية لايسمح بها الدستور الحالي، كما أكد أن قانون الطوارىء لن يلغى وسيطبق في أى وقت عند إعلان حالة الطوارىء واصفا القانون بأنه «تحت الطلب».

والحق يقال إن دستورنا الحالي في بابيه الثالث المتعلق بـ «الحريات والحقوق والواجبات العامة» والرابع المتعلق بـ «سيادة القانون» إنما يعد من أرقى الدساتير في العالم، التي تعلى من شأن الحريات وسيادة القانون، حيث لاتسمح المواد الواردة في هذا الدستور أبدا بمنح جهات الادارة والضبط سلطات استثنائية.

ومع كل التفهم والاحترام لدعوات القوى والتيارات والأحزاب المختلفة لالغاء قانون الطوارىء واستبداله بقانون لمكافحة الإرهاب، ففي اعتقادي أن الجماعة المصرية تحتاج إلى مناقشة أعمق وأكثر جدية للاجابة على سؤال أساسي هنا وهو: هل يجوز التضحية بما يوفره الدستور الحالي من مواد راقية وفاعلة في مجال الحريات وسيادة القانون، لصالح حالة هي في الأصل استثنائية وطارئة في حياة الأمم والشعوب والمجتمعات كالإرهاب أو أى من الجرائم والأوبئة والكوارث والحروب العابرة؟

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

بمعنى أوضح هل من الصالح أن يظل قانون الطوارىء «تحت الطلب» أم نهدر مالدينا من مكاسب فى الدستور الحالى؟

أليس مفيدا - مثلا - أن ينص قانون الطوارىء فى تحديده إزاء الحالات الخطيرة على إجراءات معينة محدودة المدة وتراجع بعد ذلك، دون المساس بحقوق أصيلة يوفرها الدستور الحالى؟

إن المجتمعات تبحث دائما عن وسائل للتصدي الفعال للإرهاب او أى من الحالات الخطيرة وتشد فى الوقت نفسه بنواجذها على عدم المساس بالمواد الدستورية والقانونية، التى تكفل حرياتها العامة.

ومن يتابعون الحالة الأمريكية - على سبيل المثال - يمكنهم ملاحظة ذلك بوضوح فالسلطات الأمريكية اضطرت إزاء الإرهاب إلى التنصت على المكالمات التليفونية وفرضت قانونا لمراجعة هذا الاجراء كل ٣ أشهر ولكن مع إشتداد الجدل حول ضرورة عدم المساس بالحريات العامة اصبحت المراجعة كل شهر، وبمثل هذه القاعدة المرنة يمكن إلغاء الاجراء فى حالة عدم وجود مؤشرات جدية للاخطار، وبمثل هذه القاعدة المرنة أيضا يمكن مواجهة الاخطار دون المساس بالحريات.

.. وشكرا د سرور لقد فتحت أعيننا على ضرورة إجراء مناقشة جدية لمثل هذا الموضوع لعلها تقوم وتكون كذلك.

طارق حسن

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية